الأسس المنهجية للنحو الحيّـاني من خلال (تفسير البحر المحيط)

الدكتور: لزهر كرشو
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب واللغات
جامعة الوادي- (الجزائر)

ملخـــص:

موضوع هذا المقال هو محاولة لتقديم تأصيلٍ لمنهج نحوٍ عربي يتّسم بالتعليمية ذات البعد الوظيفي، والمتجسد في ما قدّمه أبو حيان الأندلسي من خلال تطبيقه النحوي في تفسيره(البحر المحيط)، والذي حاول من خلاله إخراج نحوٍ ميسّرٍ وفق منهجٍ يجمع بين آراء مختلف المدارس النحوية(المشرقية والمغربية الأندلسية)، ويستدرك زلاتها المنهجية، ويزيل تعقيداتها وتعليلاتها غير المبررة في تعليمية الدرس النحوي لمتعلّم اللغة العربية(عربيا كان أم مستعربا)، في شكلٍ تطبيقيٍ مدوّنتُه هي أفصح عربيةٍ على الإطلاق ألا وهي القرآن الكريم .

Abstract:

This article is an attempt to present a rooting for an approach towards Arabic Syntax which is characterized by The didactics of functional dimension, and is embodied in what Abu Hayyan Andalusian exposed through the application of grammar in its interpretation (Albahr Almohit), in which he tried to present an easy syntax through a method that combines the views of the different schools of syntax (the Eastern, Moroccan and Andalusian), and corrects its methodical lapses, and removes its complexities and unjustified evidence in teaching grammar lesson for the Arabic language learner (an Arab or Arabist), in a practical form whose corpus is the most eloquent language at all, it is the Koran.

الأسس المنهجية للتفكير النحوي عند أبي حيان الأندلسي :

إنّ الملاحظ لترجمة أبي حيان يستنتج دون تكلّفٍ عناءٍ أنّ الرجل جامع للدروس النحوية الأندلسية والدروس النحوية المشرقية (البصرية والكوفية والبغدادية والمصرية) ولعلّ هذا الجمع شكّل لديه سعة معرفية ساعدته على رصد الآراء المختلفة وترجيح بعضها على بعض قوة وضعفا ، كما ساعدته على الاجتهاد والاستقلال بالرأي الذي من شأنه أن يكوّن لديه طابعا نحويا خاصا به ، وسنحاول في هذا المقال أن نقف على أهم معالم تفكيره النحوي من خلال مؤلفه (تفسير البحر المحيط) خاصةً ؛ لما يمثله هذا المصنف من ثمرة تطبيقية لآرائه النحوية المبثوثة في مصنفاته الأخرى ، وعليه يمكن جمل أهم مقومات تفكيره النحوي في :

أ. تقديم متواتر القراءات (السماع) على القياس : الأصل أن يُقدم السماع على القياس لأنّ السماع هو الأصل الذي يُحمل عليه الفرع في عملية القياس ، أمّا البصريون فقد قدّموا القياس على المطرد من السماع على غير المطرد منه - وإنْ توفّر غير المطرد على شرطيْ الفصاحة زمانا ومكانا - ؛ وفي ذلك تقول خديجة الحديثي : « فعدّوا [تقصد البصريين] المطّرد الشائع من الفصيح أصلا يقاس عليه وبنوا عليه الأقيسة التي جعلوها ثابتة .... وسمّوا ما كان واردا في لغات العرب أنفسها مما هو قليل مسموعا وإن كان مقاربا لأقيستهم عدّوه جائزا إلاّ أنه لا يجوز القياس عليه » [(1)] ، ويتجلى ذلك في حال تعارض السماع مع القياس ، الشيء الذي يوجب حفظ المسموع غير المطرد ويُعمل على عدم القياس عليه ؛ يقول ابن جني في باب تعارض السماع والقياس : « إذا تعارضا نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره ، وذلك نحو قول الله تعالى : (استحوذ عليهم الشيطانُ) فهذا ليس بقياس ، لكنه لا بدّ من قبوله ؛ لأنّك إنّما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثمّ إنّك لا تقيس عليه غيره ... » [(2)] ، أمّا الكوفيون فيقدّمون السماع مطلقا على القياس ، ولا يشترطون الاطراد في السماع كما البصرة ، حتى قيل عن الكوفة إنّ إمامها الكسائي: « كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو »[(3)]، وعليه فالبصرة والكوفة تتفقان على تقديم السماع على القياس ، غير أن البصرة تقدّم المطرد من مسموع

كلام العرب خلاف البصرة التي لا تعدّ الاطراد معيارا ثابتا للقياس على مسموع كلام العرب ، ويكون نتيجة لذلك أنّ دائرة المسموع لدى الكوفة أوسع من البصرة تبعا لشرط الاطراد ، أمّا أبو حيان فقد كان مقدّما السماع على القياس ودليل ذلك انتصاره للقراءة المتواترة وإنْ خالفت طرد قياس النحاة ، وبذلك يستقل أبو حيان **برسم ضابط القراءة المتواترة** في تقديم السماع على القياس ، وهو ضابط لم يعتمده البصريون ولا الكوفيون وبرهان ذلك قوله : « ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ » [(4)] ؛ وقد كان سياق حكمه هذا مرتبطا بقضية جواز عطف الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الجار العامل من عدمه في قول الله تعالى: [**يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**] [سورة النساء/01] ، ويقول أبو حيان أيضا في تفسير موضع تسهيل الهمز من عدمه في جمع تكسير الرباعي من كلمة (معايش) في سورة الأعراف الآية 10 وكذا في سورة الحجر الآية 20 : « ولسنا متعبّدين بأقوال نحاة البصرة » [(5)] ، فأبو حيان إذًا لا يقدّس كلّ ما يفد من أكبر مدرستين في النحو العربي بل يجتهد مستقلا برأيه وفق قناعته الراسخة بأنّ درس النحو درسٌ خاضعٌ للنقد والنسخ والإضافة وقابلية النظر في مفرداته بل ومناقشة أصوله ، وعليه فهو لا يملك القداسة التي تفرض أخذ كلّ ما فيه كما في الشعائر التعبّدية التي لا تقبل الرّد ، فنجد أبا حيان يؤيّد أعلام المصْرين (البصرة- الكوفة) في تقديم السماع على القياس بوصف السماع هو أصل القياس وعليه تقوم الأقيسة في مقابلة الأصول بالفروع ، غير أنّه يرسّم معلم القراءات القرآنية المتواترة بعدّه أساسا من أسس السماع ، وهو الشيء الذي لا يعتمده أعلام المصْرين ؛ كونها يضعفان بعض القراءات المتواترة بل يصلان على درجة ردّها بدعوى وقوع أصحابها في الخطأ والالتباس ، ومن أمثلة ذلك الآية السابقة الذكر ؛ إذ ردّ نحاة البصرة قراءة حمزة بن حبيب - وهو أحد القراء السبعة المتواترة قراءتهم – بخفض لفظة (الأرحام) على أساس أنها اسم

ظاهر لا يجوز أن يعطف على مضمر (الهاء في -به-) وقد نص على ذلك ابن عطية في تفسيره (المحرر الوجيز) في قوله : « وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز ، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض ، قال الزجاج عن المازني : لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحلّ كل واحد منهما محل صاحبه ، فكما لا يجوز : مررت بزيدوك ، فكذلك لا يجوز : مررت بك وزيد ، أما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر ... » [6] ، وقد اتبع ابنُ عطية في رأيه هذا الزمخشريَ قبله في قوله : « والجر على عطف الظاهر على المضمر ، وليس بسديد ؛ لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه ، والجار والمجرور كشيء واحد ، فكانا في قولك : (مررت به وزيد) و (هذا غلامه وزيد) شديدي الاتصال ، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز ووجب تكرير العامل ، كقولك : (مررت به وبزيد) و (هذا غلامه وغلام زيد) ألا ترى إلى صحة قولك : (رأيتك وزيداً) و (مررت بزيد وعمرو) لما لم يقو الاتصال ، لأنه لم يتكرر ، وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها » [7] ، أمّا أبو حيان فقد كان متصديا إلى هذا الرّد مقدما القراءة المتواترة على القياس الذي احتج به نحاة البصرة وتبعهم في ذلك الزمخشري وابن عطية في قوله : « وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية : من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز » [8] ، ويبرهن على ذلك بجدارة قراءة حمزة بن حبيب بأحقية التقديم على القياس كونها قراءة متواترة تأتي على رأس السماع ، فبقول رادّا على ابن عطية ومن رأى رأيه من سلف قبله وخلف بعده : « وأما قول ابن عطية : ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان ، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه . إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت . وأقرأ الصحابة أُبيّ بن كعب عمدَ إلى ردّها بشيء خطر له في ذهنه ، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري ، فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم ، وحمزة رضي الله عنه : أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش ، وحمدان بن

أعين ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وجعفر بن محمد الصادق ، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر . وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقةً في الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ، ولد سنة ثمانين وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ، وأم الناس وسنة مائة ، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة منهم : سفيان الثوري ، والحسن بن صالح . ومن تلاميذه جماعة منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية أبو الحسن الكسائي » [9] ، وأبو حيان لا يقف منافحا عن القراءة المتواترة لمجرد أنها متواترة - وإن كان هذا العامل يكفيها رفعة وقبولا وتقديما – بل يقدّم حججه السماعية والقياسية التي تدحض براهين منْ يردّ متواترَ القراءات ؛ فيقول : « ونقول : العطف المضمر المجرور فيه مذاهب : أحدها : أنه لا يجوز إلاَّ بإعادة الجار إلاَّ في الضرورة ، فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها ، وهذا مذهب جمهور البصريين . الثاني : أنه يجوز ذلك في الكلام ، وهو مذهب الكوفيين ، ويونس ، وأبي الحسن ، والأستاذ أبي علي الشلوبين . الثالث : أنه يجوز ذلك في الكلام إن أكد الضمير ، وإلاَّ لم يجز في الكلام ، نحو : مررت بك نفسك وزيد ، وهذا مذهب الجرمي .

والذي نختاره أن يجوز ذلك في الكلام مطلقاً ، لأن السماع يعضده ، والقياس يقويه . أما السماع فما روي من قول العرب : ما فيها غيره وفرسه ، بجر الفرس عطفاً على الضمير في غيره ، والتقدير : ما فيها غيره وغير فرسه ، والقراءة الثانية في السبعة : { تساءلون به والأرحام } أي : وبالأرحام وتأويلها على غير العطف على الضمير ، مما يخرج الكلام عن الفصاحة ، فلا يلتفت إلى التأويل . قرأها كذلك ابن عباس ، والحسن ، ومجاهد ، وقتادة والنخعي ، ويحيى بن وثاب ، والأعمش ، وأبو رزين ، وحمزة .

ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب ، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة ، فمنه قول الشاعر :

نعلق في مثل السواري سيوفنا ... فما بينها والأرض غوط نفانف

وقال آخر :

هلا سألت بذي الجماجم عنهم ... وأبي نعيم ذي اللواء المحرق ... » [10] ، هذا عن السماع وقد أورد أبياتا أخرى كثيرة ، أمّا حجته القياسية فيقول : « وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار ، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار

... » [11]، وعليه فأبو حيان - كما نرى - لا يكتفي بحجّية متواتر القراءات بل يتجه إلى إثبات صحة القراءة المتواترة بالدليل الساطع من السماع والقياس سالكا بذلك سبيل المحاججة لألئك الذين استمرأوا رد متواتر القراءات ، ومن أمثلة ذلك أيضا ردّ نحاة البصرة متقدمهم ومتأخرهم لقراءة ابن عامر الشامي الأصيلة في انخراطها في عداد القراءات السبعية المتواترة التي فصلت بين متضايفين ، وذلك في قول الله تعالى : [**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُون**] [سورة الأنعام /137] ، قرأ الجمهور الفعل (زيّن) « مبنياً للفاعل ونصب { قتل } مضافاً إلى { أولادهم } ورفع { شركاؤهم } فاعلاً بـــــزيّن ، وإعراب هذه القراءة واضح ، وقرأت فرقة منهم السلمي والحسن وأبو عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر { زين } مبنياً للمفعول { قتل } مرفوعاً مضافاً إلى { أولادهم شركاؤهم } مرفوعاً على إضمار فعل أي : زينه شركاؤهم هكذا خرجه سيبويه ، أو فاعلاً بالمصدر أي { قتل أولادهم شركاؤهم } كما تقول : حبب لي ركوب الفرس زيد هكذا خرجه قطرب ، فعلى توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون كما ذلك في القراءة الأولى ، وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون » [12] ، وقد وجّه سيبويه هذه القراءة في باب عنونه بـ : (هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) [13] ، غير أنّ ابن عامر قرأ : « بضم الزاي وكسر الياء من (زيّن) ورفع لام (قتل) ونصب دال (أولادهم) وخفض همزة (شركائهم) بإضافة (قتل) إليه وهو فاعل في المعنى وقد فصل بين المضاف وهو (قتل) وبين (شركائهم) وهو مضاف إليه بالمفعول وهو (أولادهم) وجمهور نحاة البصريين على أنّ هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر .... » [14] ، وهي قراءة تثير مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير شبه الجملة ، ومسألة اختلفت فيها مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ؛ فقد أجاز الكوفيون « الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر » [15] ، والأهم في هذه القراءة معرفة كيفية تعامل النحاة مع القراءات وموقف أبي حيان الأندلسي من قضية ردّها وتضعيفها ، إذْ ردَّ جمهور البصريين هذه القراءة رد تضعيف بدعوى أنّ الفصل بين المتضايفين لا يجوز إلا بشبه الجملة وفي الضرورة الشعرية فقط ،

وقراءة ابن عامر الشامي تفصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائهم) بالمفعول به (أولادهم) بالنصب ، وحجة جمهور البصرة في ردّ هذه القراءة ما فصّله ابن عطية في تفسيره (المحرر الوجيز) مؤيدا ومنافحا لرأيهم في قوله: « وقرأ ابن عامر (وكذلك زُين) بضم الزاي (قتلُ) بالرفع (أولادَهم) بنصب الدال (شركائِهم) بخفض الشركاء ، وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله [أبو حية النميري] : [الوافر]

كما خُطَّ بكفِّ يوماً ... يهوديَّ يقارِبُ أو يزيلُ

فكيف بالمفعول في أفصح الكلام؟ ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش وهو : [مجزوء الكامل] فَزَجَجْتُهُ بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القُلُوصَ أبي مزادة

وفي بيت الطرماح وهو قوله : [الطويل]

يطفن بحوزيّ المرابعِ لَمْ يُرَعْ ... بواديهِ من قَرْعِ القِسِيِّ الكنائِنِ

والشركاء على هذه القراءة هم الذين يتأولون وأد بنات الغير فهم القاتلون ، والصحيح من المعنى أنهم المزينون لا القاتلون ، وذلك مضمن قراءة الجماعة » [16] ، ويقصد ابن عطية برؤساء العربية الذين لا يجيزون الفصل بين المتضايفين هم جمهور البصريين كما ألمحنا إليه سابقا ، وقد ردّ أبو حيان على ابن عطية بقوله : « ولا التفات إلى قول ابن عطية » [17] مستدلا على ذلك بحجته الساطعة والمتمثلة في حجية القراءات المتواترة ولا سيما منها السبعية ، وذلك في قوله : « فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا » [18] ، كما ردّ أبو حيّان على الزمخشري في تضعيفه بل وردّه لقراءة ابن عامر في قوله : « ولا التفات أيضاً إلى قول الزمخشري » [19] ، وهذا عندما علّق الزمخشري على هذه القراءة المتواترة بقوله : « وأما

قراءة ابن عامر : (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً ، كما سمج وردّ .

زَجَّ الْقَلُوصِ أَبِي مَزَادَهْ ... فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته » [20] ، ولم يقف الزمخشري عند حدّ ردّ هذه القراءة فقط بل تأوّل مرجع هذا الرّد إلى النسخ لا إلى القراءة ؛ وذلك أنّ ابن عامر – حسبه - أخطأ في رؤية المنسوخ من المصاحف وتمنّى عليه جر كلمتي (أولادهم) و(شركائهم) حتى يكون لقراءته وجه قبول فيقول : « والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب » [21] ، وقد عجب أبو حيان من هذا التخريج والتمنّي وكان له ردّ جارف على الزمخشري في قوله : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم » [22] ، ولم يكن أبو حيان وحيدا في الرد على الزمخشري بل تبعه كثيرون من أهل العلم والقراءات ولعل أبذهم طرا ابن الجزري الذي علّق على هذا التخريج والتمنّي بقوله : « والحق في غير ما قاله الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل ؟ ، بل الصواب جواز مثل هذا الفصل وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختيارا ، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر ، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب ، فكلامه حجة وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به ، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروي وسمع ورأى إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه وأنا رأيتها فيه كذلك ... » [23] واستطرد ابن الجزري في مناقب ابن عامر وقراءته حتى ختمها قائلا : « وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة

فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم ، جيد من جمة المعنى أيضا ، أمّا وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيرا أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم ... » [24] ، ولم يكتف أبو حيان بالرد على ابن عطية والزمخشري بل طال ردّه أبا علي الفارسي في قوله : « ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي : (هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها يعني ابن عامر كان أولى لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر) انتهى » [25] ، ولمّا لم يلتفت أبو حيان إلى ردّ مَن ذكرنا بحجة أن القراءة المتواترة لا تردّ وأنّ مِن أصحابها مَن هم حجة في الفصاحة ضاعف دفاعه عن هذه القراءة بأنْ أثبت فصاحة الفصل بين المتضايفين في كلام العرب ، فقال : « وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب (هو غلام إن شاء الله أخيك) .فالفصل بالمفرد أسهل ، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار . قرأ بعض السلف : (مخلف وعدَه رسلِه) {إبراهيم / 47}بنصب وعده وخفض رسله وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعاً لما ورد عن العرب فقال :

بعثت إليه من لساني حديقة ... سقاها الحيا سقي الرياض السحائب »

[26] ، وإذا كان ذلك كذلك ليس من الصواب ردّ قراءة عربي فصيح ، وإن خالف ما عليه الجمهور ؛ واستدل أبو حيان في هذا الموضع بما أورده أبو الفتح بن جني في كتاب (الخصائص) من باب (فيما يرد عن العربي فخالفا لما عليه الجمهور) في قوله : « إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به . فإن كان الإنسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده ممّا يقبله القياس ... فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ، ولا يحمل على فساده ... [لأنه] يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها ، وعفا رسمها » [27] ، وواصل أبو حيان الاستدلال بأبي الفتح بن جني في عدم وجاهة التخطئة فيما روي مخالفا لما عليه الجمهور في قوله : « فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ » [28] ، كما استشهد بالمقولة الشهيرة لأبي عمرو بن العلاء في مثل هذه المواضع ، في قوله : « وقال أبو عمرو بن العلاء : (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير) ،

ونحوه ما روى ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حفظ أقلّ ذلك وذهب عنهم كثيره يعني الشعر في حكاية فيها طول » [29] ، وعليه يتضح لنا جليا كيف أنّ أبا حيّان لا ينتصر للقراءات بوصفها معلما من معالم السماع المقدّمة على القياس فحسب ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يحاجج رادّي القراءات المتواترة عند مخالفتها لسمت الأقيسة التي وضعوها بحجج عقلية مستندا إلى مأثور كلام العرب ومنقول علماء العربية الذين يُشهد لهم بعمق النظر وسعة الاطلاع على فصيح كلام العرب – كما مرّ بنا - ، إذًا فتقديم أبي حيان للسماع على القياس مخالف لتقديم علماء المصْرين له ؛ ودليله دفاعه عن القراءات المتواترة وتوجيهه لها بما يثبت صحتها وعدم تقديم القياس عليها بحال .

وأهم ميزة تميّز بها أبو حيان في تعامله مع القراءات القرآنية والقرّاء هو ما لخصه بوشعيب محمادي في ثلاثٍ نقاط : « أولا : لا لترجيح إحدى القراءات على الأخرى – ثانيا : لا يجوز الطعن في القراءات والقرّاء – ثالثا : القراءات التفسيرية » [30] ؛ والمقصود بعدم ترجيحه لقراءة على أخرى هو قبول جميع القراءات ولا سيما منها المتواترة ، وهذا من منطلق أنّ أبا حيان كان « شديد الحرص على عدم ترجيح قراءة على قراءة ، خصوصا إذا قرأ بها أحد القراء السبعة ، أو قرأ بها من اشتهر بالعناية بها ، وكان من أهل اللغة المحققين الحفّاظ وكان للقراءة وجه مقبول في اللغة ... » [31] ، ومن أمثلة ذلك قول أبي حيان في تفسير قوله تعالى : [**وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُون**] [سورة البقرة /51] : « ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى ، لأن كلاً منهما متواتر ، فهما في الصحة على حدّ سواء » [32] ، ويقول في موضع آخر : « وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية ، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة » [33] ، وذلك في قوله تعالى : [**إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ**] [سورة البقرة /249] ، أمّا تصدّيه للنحويين والمفسرين الذي يطعنون في القرّاء فقد ضربنا له أمثلة في الآيتين اللتين اتخذناهما نموذجين لتقديمه القراءات المتواترة (السماع) على القياس ، أمّا النقطة الثالثة من موقفه من القراءات

(القراءات التفسيرية) فالمقصود منها تلك القراءات غير المتواترة بالنظر لافتقارها لشرط من شروط التواتر ، وهو شرط مخالفتها للمصحف العثماني على المجمع عليه ، وهي القراءة التي توصف – عادة - بالشاذة ، إلا أنّ أبا حيان يفضل تسميتها بالقراءة التفسيرية بدل الشاذة ؛ و كان من « التأدب أنّه كان يسمي القراءات التي لم تصح روايتها وخالفت المصحف المجمع عليه : تفسيرا،واتخذ ذلك قاعدة علمية يتحاكم إليها في هذه المسألة العويصة »[34]، وبرهان ذلك قوله : « وهذه القراءة مخالفة لسواد المصحف المجمع عليه ، فينبغي أن يجعل تفسيراً ، وكذا ما ورد عنه وعن غيره مما خالف سواد المصحف »[35] ، وربما وسمه للقراءة المخالفة للمصحف العثماني باسم القراءة التفسيرية هو أكبر دليل على مدى ارتباطه بحجّية القراءات في الدرس النحوي وبيان قيمة تلكم القراءات التي تمثل اللسان العربي في تلون لهجاته في إطار اللغة العربية المشتركة .

والجدير ذكره في هذا الصدد أن أبا حيان كان معروفا بدفاعه المستميت عن متواتر القراءات سواء أكانت سباعية أم عشارية ، وكان يعدّ القراءات هي المعلم الرئيس الذي يتوجب على النحويين التقعيد على منواله والسماع الأيل الذي لا يخضع – كما غيره – إلى ضرورات تخرجه عن سمت تقعيد النحويين ، وأنّ الاختلاف في القراءات هي اختلاف لغات العرب التي يجب أخذها بعين الاعتبار ، وقد تفطن الدارسون إلى محورية القراءات المتواترة لدى أبي حيان وتصدّيه للنحاة الذين لا يتورعون عن ردّها أو تضعيفها ؛ ومن تلك الدراسات كتاب (دفاع عن القراءات العشر المتواترة في البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي) لنعيم مصطفى يحي شرف مثلا[36] .

ب. *اعتماد القياس على المطرد والابتعاد عن الشاذ النادر* : لقد اعتمد أبو حيان في مذهبه النحوي في أقيسته النحوية على المطرد ، ويبتعد عن القياس على الشاذ النادر الذي في نظره لا ينقاس ، ولعل هذا المذهب يفسر سر ابتعاده عن التعليلات والتمارين التي لا طائل منها ولا جدوى؛ فتجده لا يطمئن إلا على الكثير الذي يصح القياس عليه ، ولا يبري سهام نقده إلا على أولئك الذين اعتمدوا على الشاذ النادر ، وإن كان يبرر للكوفيين أحيانا أقيستهم على النادر بأن يعذرهم بوجه تأويلي مقبول ، وعلى هذه الوتيرة سار أبو حيان في تآليفه المختلفة ولا سيما منها تفسيره (البحر المحيط) الذي كان يمثل النحو

التطبيقي التعليمي في أنقى صوره ، وهذا الوصف يقودنا إلى علة إعجابه بالنحو البصري أكثر من غير وعلة تقديره لآراء سيبويه النحوية على وجه التحديد ، ومن أمثلة أقيسته قوله في وقوع الماضي حالا بغير (قد) : « فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير (قد) كثرة ينبغي القياس عليها » [37] ، وذكر في موضع آخر من تفسيره في مسألة جواز وقوع الماضي حالا دون (قد) في معرض مساندته للأخفش ، من خلال قوله : « وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير قد وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل ، وقد ذكرنا كثرة الشواهد على ذلك في كتابنا المسمى (بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل) » [38] ، ويقدّم أبو حيان الحمل على المطرد على الحمل على الشاذ النادر في قوله : « لأن هذا الإبدال شاذ ولا ينقاس ، وتلك لغة ثانية ، فكان الحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد » [39] ، ويقول في موضع آخر مبينا قيمة المطرد الذي يجب أن يقاس عليه بخلاف الشاذ النادر في أحد مباحث أفعل التفضيل : « ولم يكن القرآن ليأتي على الشاذ في الاستعمال والقياس » [40] ، ويقرّر أبو حيان هذه الحقيقة أيضا في قوله : « والقرآن لا يأتي بالقليل من اللغة ولا الشاذ » [41] ، وأقوى ما يظهر تمسك أبي حيان بالمطرد وابتعاده عن الشاذ في النقل فضلا عن العقل (القياس) قوله : « أضرب عن ذكرها صفحاً على عادتنا في ترك نقل الشاذ الذي يخالف للسواد مخالفة كثيرة » [42] ؛ فنص بأن قال : (على عادتنا) للدلالة على أن مذهب اتباع المطرد والابتعاد عن الشاذ دأبه ومذهبه الذي يؤمن به ، وإنما ترك أبو حيان القياس على الشاذ النادر قصد إقامة قواعد للّغة تكون من الصلابة والاطراد في ضبطها لهيئات التركيب العربي بحيث تغني العربي المتعلم والمستعرب عن التعقيد والتوغل في الجزئيات الفرعية التي لا تخدم اللغة ولا طالبيها بشيء ، غير المزايدة في التعليلات المبررة لصحة رأي في القياس على شاذٍ يحاول أصحابه في أحايين ليست بالقليلة إظهار فضل براعتهم في التعليل والتمرين أكثر من خدمة متعلم العربية والعربية نفسها.

ج. استقلالية المذهب النحوي : أبو حيّان لا يتعصب لأيّ مذهب نحوي ، فهو عصامي لا يذيب فكره في نهج مذهب أو مدرسة في جميع آرائها ، بل يُعمل عقله وفق ما يقتنع به من طرح ، فإن اقتنع برأي تبناه ودافع عنه ، وإن لم يقتنع به عارضه وقدّم الدليل على ردّه ،

فنجده يردّ آراء البصرة -كما رأينا - في تجويزه العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار ، وفي تجويزه الفصل بين المتضايفين ، وهما أمران سبق وأن شرحناهما ، ومن أمثلة ردّه لرأي البصريين قوله - مؤيدا ثاني أكبر علماء الكوفة أبا زكريا الفراء (207هـ) - : « البصريون يجيزون ذلك فيقولون :عجبت من ضرب زيد عمراً . والفراء يقول :لا يجوز ذلك ، بل إذا نون المصدر لم يجىء بعده فاعل مرفوع . والصحيح مذهب الفراء ، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع ، بل أثبتوا ذلك بالقياس على أن والفعل »[43] ، وغير هذا كثير في إثبات أن أبا حيان لا يسلم قياد فكره لجميع آراء مدرسة ما ولو كانت هذه المدرسة بحجم مدرسة البصرة .

كما ردّ آراء نحاة الكوفة في كثير من المسائل ؛ وتجلى ذلك من خلال الرّد على أشهر نحاتها من أمثال الكسائي والفراء وثعلب ، ومن ذلك استخدامه لتركيب (خلافا للكوفيين) مثلا ؛ كما في إعرابه (إذا) ظرف زمان بمعنى الشرط خلافا للكوفيين الذين يقولون بحرفيتها في سورة البقرة آية (11)، فيقول أبو حيان: « إذا : ظرف زمان ، ويغلب كونها شرطاً، وتقع للمفاجأة ظرف زمان وفاقاً للرياشي ، والزجاج ، لا ظرف مكان خلافاً للمبرد، ولظاهر مذهب سيبويه ، ولا حرفاً خلافاً للكوفيين . وإذا كانت حرفاً ، فهي لما تيقن أو رجح وجوده ، ويجزم بها في الشعر، وأحكامها مستوفاة في علم النحو »[44] ، ويخالف الكوفيين كذلك في إعراب (إنْ) في قول الله تعالى :﴿ **وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِين** ﴾ [سورة الشعراء /186] ، في قوله : « { وإن نظنك لمن الكاذبين } : إن هي المخففة من الثقيلة ، واللام في لمن هي الفارقة ، خلافاً للكوفيين ، فإن عندهم نافية واللام بمعنى إلا. »[45] ، كما نجده يخالف إمام الكوفيين الكسائي في تقدير مركب (لمّا) في قول الله تعالى : [**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُون**] [سورة يس /32] ، فيقول أبو حيان مرجحا رأي البصرة وداحضا رأي الكوفة ممثلة في إمامها الكسائي : « ومن خفف (لما) جعل إن المخففة من الثقيلة ، وما زائدة ، أي إن كل لجميع ، وهذا على مذهب البصريين . وأما الكوفيون فـ(إن) عندهم نافية ، واللام بمعنى إلا ، وما زائدة ، ولمّا المشددة بمعنى إلاّ ثابت في لسان العرب بنقل الثقاة ، فلا يلتفت إلى زعم الكسائي أنه لا يعرف ذلك »[46] ، كما يرى أبو حيان بناء (أي) على الضم مخالفا الكسائي الذي يرى فيها الإعراب ؛ فيقول

: « وأي في أيها منادى مفرد مبني على الضم ، وليست الضمة فيه حركة إعراب خلافاً للكسائي والرياشي ، وهي وصلة لنداء ما فيه الألف واللام ما لم يمكن أن ينادي توصل بنداء أي إلى ندائه ، وهي في موضع نصب ، وهاء التنبيه كأنها عوض مما منعت من الإضافة » [47] ، ويتعدى أبو حيان الكسائيَ في مخالفته لنحاة الكوفة إلى نحاة آخرين لهم صيت واسع في تلكم المدرسة ، ومن أبرزهم أبو زكرياء الفراء ؛ حيث ضعّف أبو حيان رأيه في مواضع كثيرة منها ما تعلق بـ (ما) الموصولية حسب تأويل أبي حيان والشرطية حسب تأويل الفراء في قول الله تعالى : [**وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ**] [سورة النحل /53] ، فيقول أبو حيان في ذلك : « وما موصولة ، وصلتها بكم ، والعامل فعل الاستقرار أي : وما استقر بكم ، ومن نعمة تفسير لما ، والخبر فمن الله أي : فهي من قبل الله ، وتقدير الفعل العامل بكم خاصاً كحلّ أو نزل ليس بجيد . وأجاز الفرّاء والحوفي : أن تكون ما شرطية ، وحذف فعل الشرط . قال الفراء : التقدير . وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جداً لأنه لا يجوز حذفه إلا بعد أن وحدها في باب الاشتغال ، أو متلوّة بما النافية مدلولاً عليه بما قبله ، نحو قوله :

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام » [48] ، وكذلك فعل أبو حيان مع الفراء في مواضع كثيرة ، كما كان مخالفا لثعلب أحد أبرز نحاة الكوفة – وإن كانت مخالفته له نادرة جدا إذا قيست بزملائه الكوفيين - ؛ ومن مخالفته له ما تعلق بمصدر (تهلكة) في قوله : « { التهلكة } . على وزن تفعلة ، مصدر لهلك ، وتفعلة مصدراً قليلٌ حكى سيبويه منه: التضرة والتسرة ، ومثله من الأعيان : التنصبة ، والتنفلة ، يقال : هلك هلكاً وهلاكاً وتهلكةً وهلكاءً على وزن فعلاء ، ومفعل من هلك جاء بالضم والفتح والكسر ، وكذلك بالتاء ، هو مثلث حركات العين ، والضم في مهلك نادر ، والهلاك في ذي الروح : الموت ، وفي غيره : الفناء والنفاد .... وزعم ثعلب أن التهلكة مصدر لا نظير له ، إذ ليس في المصادر غيره ، وليس قوله بصحيح ، إذ قد حكينا عن سيبويه أنه حكى التضرة والتسرّة مصدرين » [49] .

كما ردّ أبو حيان عديد الآراء النحوية المتصلة بنحاة المدرسة البغدادية ، وسنحاول الإشارة إلى تلكم الردود ممثلة في أبي علي الفارسي وابن جني كأبذ علمين في هذه المدرسة ،

ومن ردوده على أبي علي الفارسي ما تعلق بنفي أبي علي وجود مصدرٍ لـ(كان) الناقصة ، في قول الله تعالى : [**فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**] [سورة البقرة /10] ، فقال : « ثم ذكر تعالى أن كينونة العذاب الأليم لهؤلاء سببها كذبهم وتكذيبهم وما منسوبة أي بكونهم يكذبون ، ولا ضمير يعود عليها لأنها حرف ، خلافاً لأبي الحسن . ومن زعم أن كان الناقصة لا مصدر لها ، فمذهبه مردود ، وهو مذهب أبي علي الفارسي . وقد كثر في كتاب سيبويه المجيء بمصدر كان الناقصة ، والأصح أنه لا يلفظ به معها ، فلا يقال : كان زيد قائماً كوناً » [(50)] ، وكذلك كان أبو حيان يفعل مع بعض آراء أبي علي الفارسي في مواضع أخرى من البحر المحيط ، أما ردّه لآراء ابن جني فلم تكن كثيرة ، ومن نماذج ردّه لبعض آرائه قوله بالعطف على الجزاء في قراءة من جزم (يغفر) و(يعذب) على خلاف رأي ابن جني الذي رأى فيها البدلية في قوله تعالى : [**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ**] [سورة البقرة /284] ؛ فيقول : « وقرأ الجعفي ، وخلاد ، وطلحة بن مصرف : يغفر لمن يشاء ، ويروى أنها كذلك في مصحف عبد الله . قال ابن جني : هي على البدل من : يحاسبكم ، فهي تفسير للمحاسبة . انتهى . وليس بتفسير ، بل هما مترتبان على المحاسبة » [(51)] ، ويصفه في موضع آخر بأنه يحمّل كلام العرب ما لا يحتمل، في تأويل تشديد (لمّا) في سورة آل عمران / 81 ؛ وذلك في قوله : « وهذا التوجيه في قراءة التشديد في البعد ، وينزّه غاية كلام العرب أن يأتي فيه مثله ، فكيف كلام الله تعالى ؟ وكان ابن جني كثير التحمل في كلام العرب » [(52)] .

إنّ انخراط أبي حيان في مدرسة الأندلس النحوية بشاهد نسبة الأندلس إلى كنيته (أبي حيان الأندلسي) لم يكن مبررا لعدم اعتراضه على نحاة الأندلس وردّ آرائهم و اجتهاداتهم إذا تعارضت مع قناعاته ، وأمثلة ذلك في تفسيره كثيرة لا يعسر إيجادها عند البحث ؛ ومن النحاة الأندلسيين الذين ردّ أبو حيان بعض آرائهم النحوي الشهير ابن مالك الأندلسي المعروف بألفيته النحوية وبكتابه التسهيل وغيرها من الكتب ؛ إذ قد غلطه في حكمه على فعل (ينبغي) بعدم التصرف في قوله : « و { ينبغي } ليس من الأفعال التي لا تتصرف

بل سمع لها الماضي قالوا : انبغى وقد عدّها ابن مالك في التسهيل من الأفعال التي لا تتصرف وهو غلط » [53] ، وحاجّه في أن التوكيد بـ(أجمعين) قليل في قوله : « و{أجمعين} تأكيد للضمير المنصوب . وقد كثر التوكيد بأجمعين غير تابع لكلهم في القرآن ، فكان ذلك حجة على ابن مالك في زعمه أن التأكيد بأجمعين قليل ، وأن الكثير استعماله تابعاً لكلهم » [54] ، كما طال نقد أبي حيان كذلك آراء النحوي الشهير ابن عصفور الإشبيلي المعروف بكتابه الممتع ؛ حيث يرميه مرة بالاضطراب في رأيه ومرة بالوهم المفضي إلى الخطأ ، فيقول أبو حيان مثلا في وجه نصب المصدر (غفرانك) في سورة البقرة الآية 285 : « واضطرب قول ابن عصفور فيه ، فمرة قال : هو منصوب بفعل يجوز إظهاره ، ومرة قال : هو منصوب يلتزم إضماره . وعدّه مع : سبحان الله ، وأخواتها . وأجاز بعضهم انتصابه على المفعول به ، أي : نطلب ، أو : نسأل غفرانك . وجوّز بعضهم الرفع فيه على أن يكون مبتدأ ، أي : غفرانك بغيتنا » [55] ، وفي مواضع أخرى يصف أبو حيان ابن عصفور بالوهم في بعض آرائه [56] ، كما اتخذ من الآراء النحوية لابن عطية الأندلسي مواضع للتعبير عن قناعاته النحوية التي تجلت في النقد والتوجيه في بعض الأحيان أو النقل والتثمين في أحايين أخرى ، وذلك من خلال ما بثه ابن عطية من آراء نحوية واجتهادات توجيهية في القراءات والتركيب اشتمل عليها تفسيره (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ، ومن ذلك ردّ أبي حيان لتأويل ابن عطية بجواز أن يكون الفعل (خلق) بمعنى (جعل) فيتعدى تبعا لذلك إلى مفعولين بدل المفعول الواحد ، فيقول أبو حيان معلقا على ذلك : « قال ابن عطية : ويصح أن يكون خلق بمعنى جعل ، فيكسبها ذلك قوّة التعدي إلى مفعولين ، فيكون قوله : ضعيفاً مفعولاً ثانياً انتهى . وهذا هو الذي ذكره من أنّ خلق يتعدى إلى اثنين بجعلها بمعنى جعل ، لا أعلم أحداً من النحويين ذهب إلى ذلك ، بل الذي ذكر الناس أنّ من أقسام جعل أن يكون بمعنى خلق ، فيتعدّى إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : { وجعل الظلمات والنور } أما العكس فلم يذهب إلى ذلك أحد فيما علمناه ، والمتأخرون الذين تتبعوا هذه الأفعال لم يذكروا ذلك » [57] ، ويرمي أبو حيان ابن عطية بصفة الخلط بين المباحث النحوية في قوله : « فلعل ابن عطية اختلط عليه البدل والنعت ولم يفرق بينهما في الحكم » [58] .

كل هذا وغيره يثبت مدى استقلال أبي حيان في نهجه النحوي ؛ فلا هو يذوب في المدرسة الأندلسية باعتبار أصله وتنشئته العلمية ، ولا هو يندمج في المذهب البصري باعتباره مذهب سيبويه إمام النحاة الذي ماانفك أبو حيان يعتمد على رأيه في كثير من الآراء النحوية ، ولا هو يميل إلى المذهب الكوفي باعتباره مذهب النقد والانتقاد والتمحل في النبش على المخالفة في الرأي ما وسعهم إلى ذلك سبيل ، بل يجنح أبو حيان إلى اجتباء الآراء النحوية التعليمية البعيدة عن التعقيد والشطط الذهني في التعليل غير المجدي .

د. القول بنظرية العامل النحوي : اتفق أبو حيان مع نحاة المصْرين وغيرهم من المذاهب الأخرى في القول بنظرية العامل واختلف بذلك مع ابن الأندلس ابن مضاء القرطبي في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل في كتابه (الرد على النحاة) ؛ وهي دعوة « لا نعلم قبل ابن مضاء من دعا إلى إلغاء القول بها ... ، على كثرة المآخذ التي وجهت إلى النحو والنحاة ، ويبدو أن ابن مضاء كان يدرك خطر دعوته هذه ، ولهذا صدر كتابه بموضوع العامل ... » [(59)] ، وأبو حيان باعتماده القول بالعامل ينحو إلى الآليات القادرة على تسهيل النحو التعليمي للناشئة وكذا المستعربين من خلال رصد علاقات الأثر بالمؤثر وفق مقولات منطقية صريحة تعتمد على مجازية نسبة عمل بعض الكلم في بعض من جهة تبسيط المفاهيم النحوية للمتعلمين والمستعربين ، وقد وظّف في تفسيره (البحر المحيط) كلمة (العامل) التي يُقصد بها العمل النحوي ما يربو عن ثلاثمئة (300) توظيف ؛ منها ما فسّر به حقيقة عمل الفعل في الاسم الظاهر المقدم في وجود ضمير متصل بالفعل يعود على المتقدم في قول الله تعالى : **[وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا]** [سورة البقرة /148] ففسر أبو حيان هذا الوجه النحوي عن طريق استدعاء نظرية العامل من خلاله قوله : « وأما قراءة من قرأ : ولكل وجهة على الإضافة ، فقال محمد بن جرير : هي خطأ ، ولا ينبغي أن يقدم على الحكم في ذلك بالخطأ ، لا سيما وهي معزوّة إلى ابن عامر ، أحد القراء السبعة ، وقد وجهت هذه القراءة . قال الزمخشري : المعنى : ولكل وجهة الله موليها ، فزيدت اللام لتقدمّ المفعول ، كقولك : لزيد ضربت ، ولزيد أبوه ضاربه . انتهى كلامه ، وهذا فاسد لأن العامل إذا تعدّى لضمير الاسم لم يتعدّ إلى ظاهره المجرور باللام . لا يجوز أن يقول : لزيد ضربته ، ولا : لزيد أنا ضاربه . وعليه أن الفعل إذا تعدّى للضمير بغير واسطة .كان قوياً ، واللام

إنما تدخل على الظاهر إذا تقدّم ليقويه لضعف وصوله إليه متقدماً ، ولا يمكن أن يكون العامل قوياً ضعيفاً في حالة واحدة ، ولأنه يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين ، ولذلك تأوّل النحويون قوله هذا :

سراقة للقرآن يدرسه

وليس نظير ما مثل به من قوله : لزيد ضربت ، أي زيداً ضربت ، لأن ضربت في هذا المثال لم يعمل في ضمير زيد ، ولا يجوز أن يقدر عامل في لكل وجهة يفسره قوله موليها ، كتقديرنا زيداً أنا ضاربه ، أي اضرب زيداً أنا ضاربه ، فتكون المسألة من باب الاشتغال ، لأن المشتغل عنه لا يجوز أن يجر بحرف الجر » [60] ، وفي موضع آخر يعترض أبو حيان على الزمخشري في إعراب (أراغب أنت عن آلهتي ياإبراهيم) بطرح مسلمة من مسلمات نظرية العامل ؛ والتي تفرض عدم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ليس من معمول العامل ، وذلك في تفسير الآية (46) من سورة مريم ، من خلال قوله : « أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو {أراغب} وبين معموله الذي هو { عن آلهتي } بما ليس بمعمول للعامل ، لأن الخبر ليس هو عاملاً في المبتدأ بخلاف كون { أنت } فاعلاً فإن معمول { أراغب } فلم يفصل بين { أراغب } وبين { عن آلهتي } بأجنبي إنما فصل بمعمول له » [61] ، ويصدّق في موضع آخر على الأصل في تقديم العامل وتأخير المعمول ، وذلك من خلال قوله في تفسير الآية 185 من سورة البقرة : « لأنه بالتقدم وتأخرُ العامل ضعف العامل عن الوصول إليه ، فقوي باللام ، إذ أصل العامل أن يتقدم ، وأصل المعمول أن يتأخر عنه » [62] ، ويثبّت كذلك عدم الفصل بين العامل بالمعمول كما بدا في تعقّبه الزمخشري في القول بالعامل (ينفخ) في الآية 20 من سورة ق في المعمول (يوم نقول) في الآية 30 من نفس السورة في قوله : « قال الزمخشري : ويجوز أن ينتصب بنفخ كأنه قيل : ونفخ في الصور يوم نقول ، وعلى هذا يشار بذلك إلى يوم يقول . انتهى ، وهذا بعيد جداً ، قد فصل على هذا القول بين العامل والمعمول بجمل كثيرة ، فلا يناسب هذا القول فصاحة القرآن وبلاغته » [63] ، هذه النماذج وغيرها كثير تؤكد إيمان أبي حيان بفكرة العامل في النحو ، وترسّخ جدوى العمل بها في بيان وجوه المعاني في التراكيب ، وهو بذلك لا يقف في صَفّ الذين دعوا إلى إلغائها من بني جغرافيته الأندلسية ، وإنما السبيل

إلى الإيمان بفكرة العامل والعمل بها هو تسهيل لمرتاد نحو العربية وتيسير لإدراك علائق الكلم بعضها ببعض على سبيل المجاز المقرب للحقائق والمجسد للروابط التركيبية التي تستجيب لمقولة المنطق القاضية بـ (لكل فعل فاعل ولكل متأثر مؤثر) سواء أكان المقصود بهذا التسهيل أو التيسير عربيا متعلما أو مستعربا مستعجما .

وخلاصة ما تقدّم يمكن تهذيبها في : أنّ النحو عند أبي حيان - من خلال أسسه المنهجية - يعدّ أفضل أنموذج تعليمي للنحو العربي ، وأبرز معلم تيسيري لأهم التعقيدات النحوية التي تراكمت بفعل المنطلقات الفكرية المختلفة للنحاة ، والتوجّهات العقدية والفقهية التي تفرض عليهم قناعات من الصعب عليهم التجرد منها، ويتجلى ذلك من خلال تقديمه متواتر القراءات القرآنية في السماع على القياس ؛ وذلك لأنّ القراءات القرآنية لم يُحتَف بها من قِبل النحاة قبله ، ولم يُتح لها أن تُسهم في البناء النحوي الذي اتخذ من الشعر بضروراته المختلفة وعدم الثقة في ناظميه ركيزة للتقعيد والضبط العلمي للتركيب ، وتتجلى الأسس المنهجية التي اعتمدها أبو حيان أيضا في اعتماده على المطرد من القياس والابتعاد أشد الابتعاد عن الشاذ النادر الذي يكون مصحوبا في أحايين كثيرة بالتأويلات والتعقيدات النحوية المتحلة ، كما تميز منهجه بالاستقلالية المذهبية في النحو ، وعدم التعصب لأي مذهب ، سواء أكان المذهب مشرقيا أم كان مغربيا أندلسيا ، لا بل لم ينج من نقد أبي حيان مذهبٌ أو نحويٌ ، متخذا رؤيته النحوية غير المنحازة هاديا وتوجّها ، وتتمظهر هذه الرؤية في عمله بنظرية العامل التي دعا ابن بلديّته إلى إلغائها ، وهي النظرية التي اتخذها أبو حيان معلما لتيسير النحو وتقريب حركة التأثير والتأثر بين الكلم .

الهوامش و المراجع والمصادر

(1) خديجة الحديثي ، المدارس النحوية ، دار الأمل ، إربد – الأردن ، ط3 – 2001 ، ص 75 .

(2) ابن جني ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية – القسم الأدبي ، المكتبة العلمية ، ط2 – 1952 ، 1 / 117 .

(3) ياقوت الحموي مرجليوث الرومي ، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط1 – 1993 ، 4 / 1744 .

(4) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 3 / 167 .

(5) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 4 / 271 .

(6) أبو محمد بن عطية الأندلسي ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ،دار الكتب العلمية،بيروت – لبنان ،ط1 – 2001 ،2 / 04 .

(7) محمود بن عمر الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط3 – 1987 ،1 / 462 .

(8) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 3 / 167 .

(9) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 3 / 167 .

(10) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 2 / 156 .

(11) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 2 / 157 .

(12) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 4 / 231 .

(13) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، علّق عليه ووضع حواشيه : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ، ط 1 – 1999 ، 1 / 337 .

(14) أبو الخير ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د.ط) ، 2 / 263 .

(15) أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، (د.ط) – 1998 ، 2 / 428 .

(16) أبو محمد بن عطية الأندلسي ، 2/ 349، 350 .

(17) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 4 / 232 .

(18) نفسه ، 4 / 231 ، 232.

(19) نفسه ، 4 / 232.

(20) محمود بن عمر الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان ، ط3 – 1987 ، 71/2

(21) نفسه ، 2 / 71 .

(22) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 4 / 232 .

(23) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، 2 / 263 ، 264 .

(24) نفسه ، 2 / 264 .

(25) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 4 / 232 .

(26) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 4 / 232 .

(27) أبو الفتح بن جني ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار،دار الكتب المصرية،ط2 – 2000 ، 1 / 385 ، 386 .

(28) أبو الفتح بن جني ، الخصائص ، 1 / 387 .

(29) أبو الفتح بن جني ، الخصائص ، 1 / 387 .

(30) بوشعيب محمادي ، أبو حيان ومنهجه في تفسير القرآن الكريم ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة عبد المالك السعدي – تطوان،مطبعة الخليج العربي،المملكة المغربية، 99/2 .

(31) نفسه ، 2/ 99 .

(32) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 1 / 357 .

(33) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 2 / 275 .

(34) بوشعيب محمادي ، أبو حيان ومنهجه في تفسير القرآن الكريم ، 2 / 140 .

(35) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 1 / 313 .

(36) ينظر : نعيم مصطفى يحي شرف ، دفاع عن القراءات العشر المتواترة في البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، مطبعة الشروق بالراهبين ، القاهرة – مصر ، ط 1 – 1417 هـ (1997م) ، ص 115 – 148 .

(37) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 7 / 80 .

(38) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 7 / 472 .

(39) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 1 / 516 .

(40) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 1 / 645 .

(41) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 8 / 28 .

(42) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 7 / 258 .

(43) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 1 / 635 .

(44) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 1 / 190 .

(45) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 7 / 37 .

(46) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 7 / 319 .

(47) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 1 / 233 .

(48) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 5 / 486 .

(49) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 2 / 67 .

(50) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 1 / 189 .

(51) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 2 / 376 .
(52) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 2 / 535 .
(53) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 6 / 207 .
(54) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 6 / 306 .
(55) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 2 / 380 .
(56) ينظر : أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 3 / 71 و 6 / 454 .
(57) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 3 / 238 .
(58) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 3 / 430 .
(59) ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، دراسة وتحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، مصر ، ط 1 – 1979 ، ص 12 .
(60) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 1 / 611 ، 612 .
(61) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 6 / 183 .
(62) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 2 /49 .
(63) أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، 8 / 126 .